• للتواصل: فاكس 222 72 830 - 222 72 857
إيميل majlisalomma@alanba.com.kw

قدمه أثناء توليه وزارة العدل

باقر: قانون الأموال العامة حمى الملايين من الضياع وضمن إرجاعها لخزينة الدولة

أحمد باقر

قال مرشح الدائرة الثانية لانتخابات مجلس الأمة 2016 أحمد باقر إنه قام بالعمل على إصدار قانون 31 لعام 2004م في شأن قضايا الأموال العامة أثناء توليه وزارة العدل ورئاسة لجنة حماية الأموال العامة في مجلس الوزراء عام 2004، مشيرا إلى أن فكرة القانون جاءت من أن القانون القديم كان يسقط الحكم الابتدائي عن المتهمين بقضايا الأموال العامة بعد انقضاء مدة عشر سنوات على صدوره دون إلقاء القبض على المتهمين الهاربين.

وأضاف باقر أنه كان يعمل على تقديم كشوفات بكل قضايا الأموال العامة ومراحل التقاضي ومكانها وغير ذلك من التفاصيل ذات الصلة، وأنه كان يجتمع مع إدارة الفتوى والتشريع والنيابة العامة والجهات المختصة في كل وزارة لتحديد قضايا الأموال العامة ومتابعتها، مشيرا إلى أنه اكتشف أن القضايا التي حكم فيها عام 1994م ستسقط عام 2004 لانقضاء المدة القانونية.

وبين باقر بأن القانون القديم كان يعني بأن سراق المال العام والمتهمين بقضايا الاختلاس كان يمكنهم العودة إلى الكويت والتصرف بما سرقوه من الشعب أمام عين الشعب والشرطة والدولة دون أن يتمكن أحد من أن يسجنهم لأن القانون قاصر، مشيرا إلى أنه قام فورا بالتشاور مع النائب العام السابق ـ رحمه الله ـ المستشار حامد العثمان لصياغة قانون جديد ينص على أن القضايا التي تصدر بالحكم الابتدائي تبلغ الحكم إلى بيت المتهم الهارب وأقربائه وحتى توابعه أو الخدم الخاص به وينشر في جريدتين يوميتين والجريدة الرسمية، ويصبح الحكم الابتدائي حكما نهائيا وينفذ على أمواله داخل وخارج الكويت إذا لم يحضر المتهم للاستئناف. وأشار باقر إلى أنه قدم القانون إلى مجلس الوزراء وقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه والذي كان رئيسا لمجلس الوزراء في ذلك الوقت بالتوجيه لتحويل القانون بأقصى سرعة ممكنة قبل أن تسقط أحكام القضايا عام 1994م، «فحولناه إلى مجلس الأمة، والكثير من الأعضاء شكروا الحكومة على تقديم هذا القانون واقره مجلس الأمة بالإجماع».

منها التقاعد المبكر وعلاوة أولاد للحاضنة وتوسيع قاعدة المستفيدين من المساعدات الاجتماعية

مهدي العجمي: حقوق وقضايا المرأة تشكل محوراً رئيسياً في أولوياتي

د. مهدي العجمي

قال مرشح الدائرة الخامسة د.مهدي حسن العجمي ان حقوق المرأة الاجتماعية والمدنية تشكل محورا رئيسيا في أولوياته واهتماماته حتى تنعم بالمساواة ولا تشعر بالظلم والتمييز لتبقى صمام الأمان للأسرة الكويتية، موضحا ان قضايا المطلقات والأرامل والعازبات والكويتيات المتزوجات من غير الكويتي وحق المرأة الحاضنة في علاوة أولاد والتقاعد المبكر وأزمة الشعب المغلقة المثارة سنويا وتهدد مستقبل الطلبة والطالبات من القضايا المهمة التي تحتاج الى تشريعات، مؤكدا أنه سيعمل على حل أزمة الشعب المغلقة بشكل جذري.

وأوضح العجمي ان هموم الأسرة الكويتية حاضرة في برنامجه الانتخابي بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية للأسرة الكويتية باعتبارها أساس المجتمع وكفالة حق كل أفراد الأسرة في حياة كريمة مستقرة وآمنة ولمواجهة موجة الغلاء وأعباء المعيشة.

وبين العجمي ان للمرأة قيمة كبيرة في المجتمع فهي تشكل النسبة الأعلى في التعليم وفي القوة العاملة وفي أعداد الناخبين وفي أعداد السكان وبالتالي فإن التشريعات يجب ان تضع هذه النسب في الاعتبار وان تراعي حقوق المرأة المدنية والاجتماعية وتعزز المكانة العالية والرفيعة للمرأة، لاسيما ان الشريعة الإسلامية السمحة أعزت المرأة ورفعت من مكانتها وحفظت وصانت حقوقها.

وقال العجمي انه سيقدم في حال حصوله على عضوية مجلس الأمة مجموعة اقتراحات لإنصاف المرأة ومنها منح المرأة حق التقاعد المبكر بشكل اختياري بعد مدة 15 سنة وهي مدة خدمة كافية حتى تستحق المرأة معاشها التقاعدي دون اشتراط بلوغها سنا محددة وهو أمر تفرضه الطبيعة البشرية للمرأة وواجبها ودورها تجاه زوجها وأبنائها مما يحقق مصلحة المجتمع واستبعاد شرط السن هو حكم عادل يساهم في التقليل من ظاهرة استخدام العمالة الوافدة والتي أصبحت ظاهرة خطيرة تهدد أمن المجتمع وأخلاقياته، كما ان التقاعد المبكر للمرأة سيفسح المجال لضخ الدماء الجديدة في القطاع العام وسيكون في صالح البلاد، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار نسبة مخرجات التعليم الحديثة من الإناث التي تبلغ ضعف نسبة الذكور.

ومضى قائلا: كما سأقترح تعديلا لقانون المساعدات الاجتماعية لزيادة المساعدات المخصصة للأرامل والمطلقات، في ظل ارتفاع المعيشة والزيادة الهائلة في أسعار المواد الاستهلاكية، وكذلك من أجل أن تصبح «المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي والمتزوجة من فئة غير محددي الجنسية تستوجب المساعدة ويصرف لها بدل سكن، وعلاوة أولاد، وعلاوة اجتماعية»، وكذلك بما يكفل استمرار صرف المساعدة لمستحقيها طوال فترة دراستهم ولحين حصولهم على الوظيفة الدائمة مع عدم جواز وقف المساعدة عنها حتى في حالة وفاتها طالما حافظ أبناؤها على الإقامة في البلاد.

وأكد العجمي ان الموظفة الكويتية تستحق العلاوة الاجتماعية بفئة متزوج إذا كان زوجها لا يتقاضى هذه العلاوة من الخزانة العامة أو كانت حاضنة مع عدم تقاضيها نفقة ممن تجب عليه نفقتهم وأيضا تستحقها عن أولادها غير الكويتيين، كما ان الموظفة غير الكويتية تستحق العلاوة عن أولادها الكويتيين إذا كان الأب لا يتقاضاها من الخزانة العامة او كانت حاضنة مع عدم تقاضيها نفقة ممن تجب عليه نفقتهم.

وقال العجمي إن من بين اهتماماته بقضايا المرأة والأسرة الكويتية هو دراسة ظاهرة الطلاق ومعالجة أسبابها بعد أن أصبحت ظاهرة مرعبة تستحق البحث الفوري في أسبابها ودق ناقوس الخطر لجميع الجهات المعنية للتدخل الفوري لإيقاف هذا «النزيف الاجتماعي» الذي يهدد بكوارث اجتماعية ونفسية وقانونية وأخلاقية كبرى، حيث ان لغة الأرقام تؤكد ارتفاع نسبة الطلاق في الكويت بشكل مخيف، حيث وصلت الى 40٪، وكشف التقرير السنوي لعام 2015 الصادر عن وزارة العدل، أن إجمالي حالات الزواج والمصادقات التي سجلتها إدارة التوثيقات الشرعية بلغ 15412 حالة، في مقابل 7201 حالة طلاق أي بنسبة 46٪ من إجمالي حالات الزواج، وهذه الأرقام تضع الكويت في صدارة دول الخليج والدول العربية والمشكلة متفاقمة وتنذر بمزيد من التفكك الاجتماعي.